https://doi.org/10.61353/ma.0250289

تأثير التغيرات البيئية والمناخية على واقع المرأة العراقية بعد 2003

The Impact of Environmental and Climate Changes on the Reality of Iraqi Women After 2003

م.م لمياء جبار عطية
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
jabarlameeaa@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2026/2/7 تاريخ ارجاع البحث 2026/2/23 تار يخ قبول البحث 2026/3/7

يتعرض العراق منذ عام 2003 إلى تحولات بيئية ومناخية حادة نتيجة التغير المناخي العالمي من جهة، والاضطرابات السياسيّة والاجتماعية من جهة أخرى، مما انعكس على هذه التحولات بشكل مباشر على مختلف شرائح المجتمع، لا سيما النساء. يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير التغيرات البيئية، مثل الجفاف، التصحر، تراجع الموارد المائية، والتلوث البيئي، على واقع المرأة العراقية، لا سيّما في المناطق الريفية والمناطق الهشة بيئياً.

يعتمد البحث على منهج متعدد التخصصات، يجمع بين التحليل الاجتماعي والبيئي، باستخدام بيانات ميدانية، ومصادر حكومية ودولية. وقد أظهر البحث أن النساء هن من بين الفئات الأكثر تضرراً من آثار التغير المناخي بسبب أدوارهن التقليدية في إدارة الموارد الطبيعية داخل الأسرة، وتراجع فرص العمل في الزراعة، وتزايد أعباء الهجرة الداخلية والنزوح. أدت هذه العوامل إلى تدهور مستويات المعيشة والواقع الاجتماعي، مع تزايد معدلات الفقر وتصاعد الضغوطات المعتمدة على الفوارق بين الجنسين في البيئات الهشة.

كما يتناول البحث الدور المحدود للسياسات الحكومية في التخفيف من هذه الآثار، وضعف إشراك النساء في عمليات التخطيط البيئي والتنمية المستدامة. ويقترح البحث مجموعة من التوصيات لتعزيز تمكين المرأة في ظل التغيرات البيئية، من خلال تبني سياسات شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين في مجال التكيف المناخي، ودعم مبادرات النساء في الزراعة المستدامة، وتوفير فرص التعليم والتدريب البيئي.

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، التغير المناخي، التمكين البيئي، ما بعد 2003.

Since 2003, Iraq has been undergoing severe environmental and climatic transformations resulting from global climate change on one hand, and political and social unrest on the other. These shifts have had a direct impact on various segments of society, particularly women. This research aims to analyze the impact of environmental changes—such as drought, desertification, receding water resources, and environmental pollution—on the reality of Iraqi women, especially in rural and environmentally vulnerable areas.

The research adopts a multidisciplinary approach, combining socio-environmental analysis with field data and official government and international sources. The findings indicate that women are among the groups most affected by climate change due to their traditional roles in managing household natural resources, the decline of agricultural employment opportunities, and the increasing burdens of internal migration and displacement. These factors have led to a deterioration of their socio-economic status and a rise in poverty levels and gender-based violence.

Furthermore, the research examines the limited role of government policies in mitigating these impacts and the lack of women's inclusion in environmental planning and sustainable development processes. The study proposes a set of recommendations to enhance women's empowerment amidst environmental changes. These include adopting gender-responsive climate adaptation policies, supporting women-led initiatives in sustainable agriculture, and providing environmental education and training opportunities.

Keywords: Iraqi Women, Climate Change, Environmental Empowerment, Post-2003.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

مرّ العراق في العقود الأخيرة، ولا سيما بعد عام 2003، بتغييرات متسارعة في البنية البيئية والمناخية، ترافقت مع تحولات سياسية، وأمنية عميقة، أثرت في مختلف أوجه الحياة. فقد أصبح البلد من أكثر الدول عرضة لآثار التغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط؛ بسبب تزايد ظواهر الجفاف، وتراجع معدلات الأمطار، وتفاقم التصحر وتلوث المياه والهواء، مما أسهم في تهديد الأمن البيئي والغذائي والمائي للمواطن العراقي.

ومع هذه التغييرات، برزت تأثيرات نوعية وغير متكافئة على فئات اجتماعية بعينها، وفي مقدمتها النساء، ولا سيما في المناطق الريفية. وتعد المرأة العراقية واحدة من أبرز الفئات التي تتقاطع مع هذه الأزمات بشكل مزدوج؛ فمن جهة كونها متأثرة مباشرةً بالضغوط البيئية بحكم أدوارها التقليدية في إدارة الموارد المنزلية والزراعية، ومن جهة أخرى لكونها تعاني من بنية اجتماعية غير منصفة، تحد من فرصها في التكيف والتأثير في السياسات البيئية.

يسعى هذا البحث إلى فهم الكيفية التي أثرت بها هذه التحولات البيئية والمناخية بعد عام 2003 على واقع المرأة العراقية، سواء من حيث أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، أم من حيث مشاركتها في صنع القرار البيئي، وذلك من خلال تحليل الحالات الميدانية، والتقارير البيئية، والاجتماعية المتوفرة. كما يناقش البحث التحديات التي تواجهها المرأة في هذا السياق، ويستعرض السبل الممكنة لتعزيز قدرتها على التكيف والصمود ضمن استراتيجية تنموية مستدامة وشاملة.

أولا: إشكالية البحث:

أمام تسارع التحولات البيئية في العراق بعد عام 2003، حدثت فجوة واسعة بين الأدوار التي تؤديها المرأة العراقية في حياتها اليومية، وإدارة الموارد الطبيعية واحتياجاتها المتمايزة في السياسات العامة، مما أدى إلى مأزق اجتماعي بنيوي.

من هنا تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث، وهي:

كيف أثرت التغيرات البيئية، والمناخية التي شهدها العراق بعد عام 2003 على واقع المرأة العراقية الاجتماعي والاقتصادي؟ وما مدى قدرة السياسات البيئية الوطنية على الاستجابة لهذه التأثيرات من منظور النوع الاجتماعي؟

ثانيا: فرضية البحث:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، يقوم البحث على الفرضية التالية:

تنبثق الفرضية من أن التحولات البيئية الحادة التي شهدها العراق (وخاصة المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط) خلال المدة الممتدة من عام 2003 ولغاية عام 2025، قد أدت إلى مفاقمة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، نتيجة تداخل ندرة الموارد مع غياب الاستجابة المؤسسية التي تضمن تكيفاً عادلاً.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثالثا: منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال رصد وتحليل ظواهر التغير المناخي (الجفاف، التصحر، شح المياه) وتفكيك آثارها الاجتماعية والاقتصادية على واقع المرأة في العراق. كما استعانت الدراسة بمدخل التقاطعية (Intersectionality) كأداة تحليلية لفهم كيفية تداخل العوامل البيئية مع الفوارق الاجتماعية بين الجنسين وبين الطبقات التي تشكل حالة الهشاشة التي تعيشها النساء في المناطق الريفية، مع الاعتماد على التقارير الإحصائية والوثائق الرسمية والدولية الصادرة للفترة من (2003-2025).

أربعة: هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بموضوع الدراسة واختبار فرضيتها، تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث أساسية على النحو الآتي:

- **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي والتحليلي للعلاقة بين الفوارق بين الجنسين والتغير المناخي.
- **المبحث الثاني**: واقع الانكشاف البيئي والآثار السوسيو-اقتصادية لتدهور الموارد على المرأة في العراق (2003-2025).
- **المبحث الثالث**: السياسات العامة وفجوة الاستجابة المؤسسية مع تقديم رؤية لتعزيز الصمود والتمكين المناخي.

المبحث الأول

التغيرات البيئية والمناخية وتأثيرها في السياق العالمي

يشير مفهوم التغيرات البيئية إلى التحولات التي تصيب النظم الطبيعية (الغلاف الجوي، المياه، التربة، التنوع الحيوي) بفعل عوامل طبيعية وبشرية تخل بتوازنها، في حين يعنى التغير المناخي بالتحول طويل الأمد في متوسطات الحرارة وأنماط الطقس. وقد حسمت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقديرها العلمي "أن التأثير البشري لا لبس فيه في احترار الكوكب عبر انبعاثات الغازات الدفيئة من حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات والأنشطة الصناعية". ومع وصول الاحترار العالمي في 2011–2020 إلى نحو 1.1°م فوق مستويات ما قبل الصناعة، ودوام تغيرات سريعة وواسعة في اليابسة والمحيطات والغلاف الجليدي لا سوابق لها منذ قرون إلى آلاف السنين، تظهر سيناريوهات التعهدات العالمية أن المسار الحالي غير كافٍ لتحقيق هدف 1.5°م (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2018)، وأن الالتزام يتطلب خفضاً عميقاً وفورياً للانبعاثات خلال هذا العقد (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2023).

بيد أن التغيرات البيئية لا تقتصر على الانبعاثات الكربونية فحسب، بل تتعداها لتشمل استنزاف الموارد الطبيعية كالاستغلال المفرط للمياه الجوفية، وتدهور التربة، والتلوث الكيميائي والتوسع العمراني، مما يقوض

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

قدرة النظم البيئية على استدامة الحياة. وفي هذا الصدد، تؤكد نتائج الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس (AR6) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن القابلية للتأثر والمخاطر غير متساوية مكانياً واجتماعياً؛ إذ تتركز "بؤر الهشاشة" في مناطق واسعة من "الجنوب العالمي"، حيث تتقاطع ندرة المياه، وانكشاف سبل العيش، وضعف القدرة المؤسسية على التكيف. كما تكشف الأبحاث المتخصصة اتساع الأبعاد الجندرية للآثار التي تتضمن (تحمل النساء والفتيات، بخاصة في الأسر التي تفتقر إلى مياه أنابيب منزلية، العبء الأكبر من جلب المياه، مع ما يرافقه من كلف صحية ونفسية وزمنية)، وهي عبء من المتوقع أن تشتد مع اشتداد الضغط المناخي (Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2022).

وفي هذا الأفق، يقدم العراق حالة كاشفة داخل الجنوب العالمي؛ وذلك من عدة ظواهر، ابتداءً من تدهور الأهوار، إلى ارتفاع الملوحة جنوباً، ومن ثم موجات الحر والجفاف، وأخيراً مرحلة التلوث، إذ بلغت أزمة نوعية المياه في البصرة صيف عام 2018 حد إدخال ما يفوق 118 ألف شخص إلى المستشفيات لأعراض ربطها الأطباء بجودة المياه. إن هذه الوقائع تجسد كيف تتفاعل الصدمات البيئية–المناخية مع هشاشة الخدمات والبنى المؤسسية لتصنع عبئاً غير متكافئ على النساء. ويتماهى هذا الواقع مع تجارب مماثلة في العديد من دول الجنوب العالمي، التي تواجه تحديات مركبة تجمع بين الندرة المائية، وهشاشة البنى التحتية، والاعتماد المفرط على سبل عيش حساسة للمناخ. وعليه، يُعد العراق نموذجاً تحليلياً كاشفاً لديناميات التأثر الجندري، مما يجعله حالة دراسية مثالية لإجراء مقارنات معمقة حول سياسات التكيف العادل في دول الجنوب (Human Rights Watch, 2019).

كما ذكرنا سابقاً، ففي المجتمعات الهشة التي تتسم بضعف البنية التحتية، وغياب العدالة في توزيع الموارد، والهشاشة الاقتصادية والسياسيّة، تبدو العلاقة بين النساء والبيئة علاقةً متشابكة ومعقدة؛ وذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وأمنية؛ فالنساء لا يظهرن فيها بوصفهن (ضحايا) (Dankelman, 2010) فحسب، بل كذلك (فاعلات) (Shiva, 1988) بيئيات يقدن إدارة الموارد الطبيعية المحلية وحماية البيئة وضمان استمرارية الحياة اليومية تحت شروط قاسية، مع تفاوتٍ جندري واضح في التعرض والقدرة على التكيف (Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2022).

وفي الأرياف العراقية (الوسطى والجنوبية)، تضطلع النساء بأدوار حيوية في قطاعات الزراعة والإنتاج الحيواني وتدبير الموارد الأساسية؛ إلا أن تفاقم أزمة الشح المائي وتصحر الأراضي والتي اشتدت وتيرتها بشكل ملحوظ في الفترة ما بعد عام 2020 قد أدى إلى تعميق ظاهرة "فقر الزمن" (Time Poverty) لديهن. هذا الاستنزاف الزمني قلص من هوامش التمكين الاقتصادي وفرص الاستمرار في التعليم. وبدلاً من مجرد الأعباء الجسدية، تسببت التغيرات البيئية القاسية في بروز تحديات متعلقة بـ "أمن الحماية"؛ إذ يضطر هذا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الواقع البيئي المتدهور النساء إلى قطع مسافات أطول في بيئات جغرافية غير مستقرة لتأمين المياه، مما يضاعف من احتمالات تعرضهن لمخاطر أمنية واجتماعية ناتجة عن الانعدام الأمني البيئي، لا سيما في المناطق التي تعاني من نزاعات حول الموارد (UNICEF and WHO (JMP), 2023).

وتظهر أبحاث الجندر والبيئة من منظور (إيكو–نسوي) (النابلسي، 2020) أن النساء يمتلكن معرفة بيئية محلية وتقليدية دقيقة متمثلة بـ (خصائص التربة، دورات المحاصيل، النباتات الطبية، تقنيات حفظ المياه)، غير أن سياسات التخطيط البيئي والتنمية الريفية نادراً ما تعترف بهذه المعرفة، أو تدرجها في آليات اتخاذ القرار، ما يفضي إلى تهميش أصوات النساء وإهدار رأس مال معرفي بالغ الأهمية (Human Rights Watch, 2019).

تظهر الفجوة في كفاءة الاستجابة المناخية عند عقد مقارنة بين نموذجين في الجنوب العالمي؛ الأول: يتمثل في دول (مثل الهند، إثيوبيا، ونيبال) نجحت في مأسسة "الإدماج النسوي" عبر تعاونيات إنتاجية وتقنيات زراعية مستدامة ضمنت للنساء حق الوصول إلى الأرض والموارد. والثاني: يتمثل في بيئات تعاني من هشاشة الدولة أو النزاعات (كالعراق، اليمن، والسودان)، إذ يغيب الإسناد المؤسسي والحماية القانونية. ونتيجة لهذا الضعف الهيكلي في النموذج الثاني، تُترك النساء لمواجهة الصدمات المناخية المتزايدة بالاعتماد على آليات تكيّف تقليدية هشة، تفتقر إلى الاستدامة والقدرة على الصمود أمام الأزمات المائية والبيئية المتفاقمة (Agarwal, 2010).

وفي العراق، تراكمت هذه الصدمات بعد عام 2003 من صدمات أمنية واقتصادية وبيئية من بينها "تدهور الأهوار، شحة مياه دجلة والفرات، عمليات النزوح بسبب حرب تنظيم داعش الإرهابي"، (ولكن مع انتهاء القتال تقلص النزوح القسري المرتبط بداعش) ويتركز التغير السكاني اليوم حول ضغط المياه والجفاف، مما دفع كثيراً من النساء لا سيماً في الريف إلى حلول بدائية غير آمنة وإلى نزوح داخلي نحو ضواح حضرية فقيرة تقل فيها فرص التمكين وتزداد أنماط الهشاشة المركبة (World Bank, 2021).

وعلاوة على ذلك، ترزح نساء هذه المجتمعات تحت وطأة أشكال مركبة من التمييز المتقاطع (Intersectionality) (Crenshaw, 1989؛ إبراهيم، 2021)؛ إذ تتضافر محددات النوع الاجتماعي مع الفوارق الطبقية، والموقع الجغرافي، والوضع التعليمي، والانتماءات الإثنية أو الطائفية. وتؤدي هذه التقاطعية إلى تفاقم حدة الهشاشة إزاء التدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي، مما يفرض ضرورة حتمية لتبني مقاربات شاملة ترتكز على العدالة عند هندسة السياسات المناخية والمائية (Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2022).

تأسيساً على ذلك، يستدعي التحليل العلمي تجاوز الأطر الضيقة التي تختزل علاقة المرأة بالبيئة في "سردية الضحية" (Victimhood Narrative)، والانتقال نحو الاعتراف الكامل بدورهن بوصفهن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

منتجات للمعرفة (Knowledge Producers) وشريكات في صنع القرار. إن هذا التحول في الرؤية يعد شرطاً جوهرياً لتحقيق إدماج مؤسسي فاعل يسهم في هندسة سياسات التكيف التي تتسم بالعدالة والاستدامة. وفي الوضع العراقي تحديداً، يمثل هذا الإدماج ركيزة أساسية لأي استراتيجية وطنية طموحة، تسعى لمقاربة التحديات المناخية بأسلوب يحاكي ويتكامل مع تجارب دول الجنوب العالمي (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2007).

بعد عام 2003، دخل العراق مرحلة مفصلية (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) انعكست بقوة على بيئته الطبيعية؛ فإلى جانب الاضطرابين (الأمني والمؤسسي) تراكمت ضغوط (بيئية ومناخية) بعضها ممتد من إرث الحروب وبعضها متأتٍ من التحولات الإقليمية والعالمية، على خلفية ضعف التخطيط البيئي وغياب الإدارة المستدامة للموارد. وأبرز ملامح التحول هو التراجع الحاد في الموارد المائية؛ فقد حذرت استراتيجية الموارد المائية والأراضي في العراق (SWLRI) كما لخصها (البنك الدولي) من أن نصيب الفرد قد يهبط إلى ما دون 1000 م^3/سنة بحلول 2030–2035 إن استمرت السياسات على حالها، فضلاً عن عوامل عدة تسرع من هذه النسبة؛ وهي تفاقم فجوة الطلب/العرض وتدهور النوعية بفعل الملوحة والتلوث (World Bank, 2021).

تتفاقم حدة الضغط المائي في العراق بفعل جملة من المسببات المتشابكة؛ يتصدرها العامل الخارجي المتمثل في انخفاض الإطلاقات المائية الواردة من دول المنبع في حوضي دجلة والفرات. ويتزامن ذلك مع قصور داخلي يعود إلى كفاءة الاستخدام المتدني للموارد المائية، وتقادم البنية التحتية لشبكات الري والصرف. وقد أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى انحسار الرقعة الزراعية، وحدوث تغييرات قسرية في أنماط الزراعة التاريخية، مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي الوطني (World Bank, 2021).

ويتوازى ذلك مع تصحر وتدهور أراض واسعة؛ تشير تقارير أممية وإقليمية إلى أن التصحر يمس نحو 39% من مساحة العراق، وأن نحو 54% إضافية معرضة للخطر/التدهور؛ هذه الأرقام تفسر عدة ظواهر طرأت على المناخ في العراق من ضمنها تراجع هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة؛ وأسباب هذه الظواهر هي طرق الري التقليدية القديمة، والرعي غير المنظم، وقطع الأشجار، ما ينتج عنه من زحف الكثبان والعواصف الترابية المتزايدة وتأثيرات صحية واقتصادية واسعة (Convention on Biological Diversity (CBD), 2014; International Committee of the Red Cross (ICRC), 2022).

وبالتوازي مع أزمة المناخ، يواجه العراق تدهوراً بيئياً حاداً يشمل تلوث الهواء والتربة والمياه، وتتجلى خطورته في المحافظات الجنوبية التي تعاني من ارتفاع معدلات الملوحة والتلوث عند المصبات. وتعد أزمة البصرة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الصحية عام 2018 التي استدعت نقل أكثر من 118 ألف حالة للمستشفيات، مؤشراً صارخاً على هشاشة منظومات الرقابة المائية وانهيار الخدمات. ويزداد المشهد البيئي تعقيداً عند النظر إلى "الإرث البيئي للنزاعات"؛ حيث خلفت الحروب المتعاقبة ملوثات إشعاعية وكيميائية (لا سيما اليورانيوم المنضب) وثقتها تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجنوب. وبالرغم من الجدل العلمي حول مدى الارتباط السببي المباشر ببعض الأمراض، إلا أن هذا الواقع يفرض ضرورة تبني سياسات احترازية ونظم رصد وبائي وبيئي طويلة الأمد (International Atomic Energy Agency (IAEA), 2010).

وتتقاطع هذه التحولات البيئية مع واقع المرأة العراقية؛ إذ تتحمل النساء خاصة في الريف أعباءً إضافية في جلب المياه وإدارة الغذاء والرعاية المنزلية تحت ظروف قاسية، ممّا يؤدي إلى تراجع فرص التعليم، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة. ولا سيما حين تستبعد أصواتهن من صنع القرار البيئي؛ لذا يتطلب الأمر إدماجاً مؤسسياً حقيقياً لخبرتهن المحلية ضمن أي استراتيجية وطنية للتكيف العادل والمستدام (UNICEF and WHO (JMP), 2023).

وعلى ضوء ما تقدم من تشخيص للتحيزات في السياسات البيئية العالمية، ينتقل مسار البحث لإسقاط هذه الرؤية على الواقع العراقي؛ إذ تتجلى بوضوح آثار التحولات السياسيّة والمؤسسية لمرحلة ما بعد عام 2003 على إدارة الملف البيئي. ويسعى هذا المحور إلى تفكيك الأثر المركب لهذه السياسات على المجتمع العراقي عموماً، وعلى النساء بوجه خاص بوصفهن الفئة الأكثر هشاشة أمام تراجع الخدمات وتدهور الموارد. ولغرض تركيز التحليل، سيتم مقاربة هذا الأثر من خلال "ثالوث الأزمات البيئية" الأشد وطأة وتهديداً لسبل العيش، وهو: (انحسار الإيرادات المائية في دجلة والفرات، وتفاقم ظاهرتي التصحر والجفاف، وتزايد معدلات التلوث البيئي).

المبحث الثاني

شحة مياه دجلة والفرات وتأثيرها على النساء

(نموذج الجنوب: البصرة/ميسان/ذي قار)

ومنذ عام 2003، تعرض حوضا دجلة والفرات لسلسلة من الصدمات المزدوجة التي طالت وفرة المياه وجودتها؛ نتيجة تضافر عوامل خارجية تتمثل في تراجع الإمدادات العابرة للحدود، وداخلية ترتبط بتداعي البنى التحتية. ومع دخول البلاد في دورة جفاف حادة وغير مسبوقة بين عامي 2021 و2025، تفاقم هذا الواقع بشكل دراماتيكي، حيث ألقى بظلاله الثقيلة مباشرة على النساء، مفرزاً ظاهرة "فقر الزمن"؛ إذ باتت النساء يقطعن مسافات تضاعفت عما كانت عليه قبل عقد من الزمان لتأمين الحد الأدنى من المياه الصالحة للشرب، مما أدى بالتبعية إلى انهيار الدخل الزراعي وتصاعد معدلات النزوح المناخي القسري. وتكشف التقييمات الأممية المحدثة (حتى عام 2024) عن واقع مائي حرج في محافظات الجنوب؛ فبعد أن كان العجز

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المائي في ميسان مزمناً لسنوات طويلة، أدى انخفاض مناسيب المياه في السنوات الثلاث الأخيرة إلى جفاف تام لأجزاء واسعة من الأهوار والأنهر الفرعية، مما وضع النساء والفتيات في مواجهة مباشرة مع انعدام الأمن الغذائي والمائي في أكثر من 95% من التجمعات الريفية المتضررة، في حين واجهت ذي قار والمثنى عجزاً حاداً خلال السنوات الجافة. ويفاقم هذا العجز من هشاشة سبل العيش الريفية، ويحمل النساء الكلفة الأكبر لندرة الموارد في ظل التقسيم الجندري السائد للعمل (World Bank, 2021).

وفي البصرة، مثلت أزمة عام 2018 اختباراً كاشفاً لانهيار نظم الرقابة المائية؛ إذ وثقت السجلات الصحية استقبال ما يزيد عن 118 ألف حالة تسمم ناجمة عن تلوث مركب (تداخل الملوثات الملحية والجرثومية مع ضعف المعالجة). وينعكس هذا التدهور البيئي بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اللواتي يجدن أنفسهن تحت وطأة "أعباء الرعاية غير المدفوعة"؛ بدءاً من تدبير المياه البديلة، وصولاً إلى تمريض أفراد الأسرة المصابين، فضلاً عن المخاطر الصحية المباشرة التي تطالهن (Human Rights Watch, 2019, pp. 34–36).

جدول (1): مؤشرات تدهور جودة المياه في جنوب العراق

(نماذج من شط العرب أثناء الأزمات)

المؤشر	الوحدة القياسية	المحددات القياسية العراقية للمياه الصالحة	التراكيز المسجلة في مناطق الازمة (البصرة)	الأثر البيئي والصحي
الأملاح الذائبة الكلية (TDS)	ملغم/ لتر	1000<	4,000_20,000	عجز تام عن الاستخدام البشري والزراعي، وتدمير التربة
العكارة (Turbidity)	NTU	>5	25<	صعوبة عمليات التعقيم، وترسبات طينية في الشبكات
التلوث البكتيري (Coliform)	مستعمرة/ 100 مل	0 (صفر)	إيجابي (تلوث عال)	تفشي الامراض المنقولة بالمياه (الكوليرا_ الاسهال المائي)
الاوكسجين المتطلب حيوياً (BOD5)	ملغم/ لتر	5<	10>	مؤشر على تلوث عضوي (مياه صرف صحي غير معالج)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات (وزارة البيئة العراقية) وتقارير (منظمة هيومن رايتس ووتش) (2019) حول أزمة مياه البصرة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250289

أولاً: التصحر والجفاف: مناخ أشد قسوة وهشاشة مركبة على النساء

تشير البيانات المناخية إلى أن العراق يشهد تحولاً جذرياً في هويته البيئية، إذ تتوسع رقعة التصحر لتلتهم نحو 39% من إجمالي مساحة البلاد، مدفوعة بارتفاع معدلات "البخر–نتح" وتواتر موجات الغبار والجفاف الشديد. وهذا التدهور لا يعني مجرد تقلص في المساحات الخضراء، بل يمثل انهياراً لمنظومات العيش الريفية التقليدية. وفي قلب هذه الأزمة، تتحمل النساء الريفيات العبء الأكبر لما يُعرف بـ "تأنيث الزراعة في ظل الندرة"؛ فمع اضطرار الرجال للهجرة نحو المدن بحثاً عن مصادر رزق بديلة بعد جفاف الأرض، تُترك النساء خلفهم لإدارة ما تبقى من مياه شحيحة ورعاية المواشي الهزيلة، مما يضاعف ساعات عملهن غير المدفوع (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، 2023).

ولا يقف الأثر عند الجهد البدني، بل يمتد ليشمل تداعيات اجتماعية قاسية؛ إذ تدفع الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الجفاف الأسرَ إلى تبني آليات تكيف سلبية، أبرزها إخراج الفتيات من المدارس للمساعدة في جلب المياه من مسافات بعيدة، أو اللجوء إلى "الزواج المبكر" كوسيلة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الأسرة. وهكذا، يتحول الجفاف من ظاهرة مناخية إلى مكرس لعدم المساواة، مغلقاً أبواب التعليم والتمكين الاقتصادي بوجه جيل كامل من الفتيات في المناطق المتضررة (International Atomic Energy Agency (IAEA), 2010).

وعلى الصعيد المكاني، تشكل محافظتا (ميسان وذي قار) بؤراً حرجة لتداعيات الجفاف على "الزراعة المعاشية"؛ إذ تعاني الأولى من عجز هيدرولوجي مزمن في مياه الري، في حين ترزح الثانية تحت وطأة التملح وتلوث المصادر المائية. وفي السياق ذاته، تمثل البصرة نموذجاً مركباً لـ "التصحر الهيدرولوجي" (السعيدي، 2021) وزحف اللسان الملحي، إذ تتضافر الحرارة المتطرفة مع العواصف الغبارية لتضاعف الأعباء الصحية والرعائية. وبهذا، يتحول (التدهور البيئي) من مجرد أرقام مناخية إلى "فاتورة اقتصادية واجتماعية غير مدفوعة"، تسددها النساء قسراً من رصيد وقتهن وسلامتهن الجسدية (UNDP Iraq, 2012).

جدول (2): مؤشرات التصحر والجفاف وأثرها الاجتماعي

(توزيع إقليمي ومحافظاتي)

النطاق الجغرافي	المؤشر البيئي الحرج	التوصيف الهيدرولوجي والبيئي	الانعكاس الاجتماعي والجندري
الإقليمي (العراق_ غرب اسيا)	ارتفاع معدلات البخر_نتح	توسيع رقعة التصحر (39% من الأرض) وتواتر العواصف الغبارية مع انخفاض الهطول المطري	قصر المواسم الزراعية، تهديد "تهديد الزراعة المعاشية" التي تديرها النساء، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية
محتفظة ميسان	العجز المائي المزمن	عجز في تلبية طلبات الري بنسبة 99% من الأشهر	فقدان سبل العيش التقليدية (تربية الجاموس، وصيد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250289

	(خلال 1998_ 2018) وجفاف مناطق الاهوار		الأسماك)، وزيادة "فقر الزمن" للنساء بسبب البحث عن مياه بديلة
محافظة ذي قار	ارتفاع تراكيز الأملاح في التربة والمياه، وخروج مساحات واسعة من الخطة الزراعية.	التملح وتدهور التربة	تراجع الدخل الأسري، واللجوء إلى آليات تكيّف سلبية (عمالة الأطفال، الزواج المبكر) لتقليل النفقات الاقتصادية.
محافظة البصرة	زحف "اللسان الملحي" من الخليج، وتلوث بيولوجي وكيميائي عند المصبات (أزمة 2018).	التصحر الهيدرولوجي	أعباء صحية ورعائية ثقيلة على النساء (مرضى المصابين بالتلوث)، وتكاليف إضافية لشراء المياه الصالحة للشرب.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) وبيانات وزارة الموارد المائية.

ثانياً: التلوث البيئي وتداعياته الجندرية: حينما تصبح المياه عبئاً

يرزح الواقع البيئي في جنوب العراق (لا سيما شط العرب ومناطق الأهوار) تحت وطأة تلوث مائي مركب؛ تتضافر فيه مخرجات الصرف الصحي البلدي غير المعالج، مع الملوثات الصناعية والكيميائية الناتجة عن الأنشطة النفطية المكثفة، فضلاً عن (الانسياب الزراعي) المحمّل بقايا الأسمدة والمبيدات. وقد أفضى هذا "المزيج السمي"، بالتزامن مع تذبذب التصاريف النهرية وزحف اللسان الملحي، إلى انهيار معايير السلامة العامة. وتُعد أزمة البصرة الصحية عام 2018 نموذجاً صارخاً لهذا الانهيار، حيث كشفت عن هشاشة هيكلية في سلاسل الإمداد والمعالجة والرقابة الحكومية.

ومن منظور جندري، لا يمثل هذا التلوث تهديداً صحياً فحسب، بل يُترجم فورياً إلى "عبء اقتصادي ورعائي مضاعف"؛ إذ تجد النساء أنفسهن في خط الدفاع الأول لإدارة "اقتصاديات الندرة" داخل الأسرة (من توفير بدائل للمياه المكلفة كالفلاتر والعبوات، إلى استنزاف الوقت في تمريض أفراد العائلة المصابين)، مما يكرس دورهن التقليدي ويستنزف مواردهن الزمنية والمادية. وعند إجراء تحليل مكاني لمؤشرات التلوث، يلاحظ أن محافظة (ذي قار) تسجل مستويات حرجة في تراكيز الأملاح الذائبة الكلية (TDS)، في حين تشترك مع محافظة (ميسان) في تسجيل معدلات مرتفعة للمتطلب الحيوي للأكسجين (BOD5)، تُعد من بين الأعلى على طول المجرى الجنوبي لنهري دجلة والفرات. وتشير هذه القراءات إلى وجود حمل عضوي وجرثومي يفوق قدرة الأنهار على التنقية الذاتية، مما يشكل ضغطاً هائلاً على الشبكات العامة والنظم البيئية؛ وهو واقع يستدعي تدخلاً عاجلاً لتحديث منظومات المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي (لخفض الأحمال الملوثة من

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصدر)، بالتوازن مع رفع كفاءة التصفية والتعقيم في مشاريع مياه الشرب لضمان السلامة العامة (Surdyk et al., 2021).

وعلى صعيد أكثر تعقيداً، يبرز ملف "الإرث البيئي للحروب" (لا سيما المخلفات الإشعاعية واليورانيوم المنضب في المناطق الجنوبية) كأحد أكثر التحديات جدلاً وغموضاً. فرغم إجراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لتقييمات إشعاعية في بؤر محددة، إلا أن إثبات "الرابط السببي القطعي" بين هذه المخلفات والزيادات المسجلة في الأمراض لا يزال يواجه تحديات علمية؛ نظراً لتداخل المسببات وصعوبة عزل المتغيرات البيئية. وأمام هذا "اللايقين العلمي" وغياب البيانات الوبائية (Epidemiological Data) الحاسمة، تقتضي المسؤولية الأخلاقية والوطنية مغادرة مربع "انتظار الدليل القاطع"، والانتقال نحو تفعيل "مبدأ الحيطة"؛ عبر تبني برامج رصد وقائي طويلة الأمد، ونظم رقابة طبية وبيئية صارمة في المناطق المتضررة (وزارة الموارد المائية (العراق)، 2025).

جدول (3): خارطة التلوث المائي في جنوب العراق (تصنيف حسب النوع والمكان)

المحافظة/ المنطقة	نوع الملوث المهيمن	المؤشر العلمي الحرج	الأثر المباشر على النساء والمجتمع
محافظة ذي قار	التلوث الملحي والعضوي	تسجيل أعلى معدلات الأملاح الذائبة (TDS)، ومستويات مرتفعة للطلب الحيوي للأوكسجين (BOD5).	تضرر المحاصيل المنزلية التي تزرعها النساء، وزيادة الأمراض الجلدية والمعوية التي تتطلب رعاية منزلية مكثفة.
محافظة ميسان	تلوث الصرف الصحي	ارتفاع ملحوظ في الحمل العضوي (BOD5) نتيجة تصريف مياه المجاري الخام مباشرة إلى النهر.	انتشار الروائح والأمراض المنقولة بالمياه، مما يهدد صحة الأطفال ويزيد أعباء التمريض على الأمهات.
محافظة البصرة	التلوث المركب (الكيميائي والنفطي)	تداخل الملوثات النفطية مع التراكيز الملحية العالية ومخلفات الصرف الصحي عند المصب.	أزمة مياه شرب حادة تجبر النساء على إدارة "منازل شراء المياه"، وتأثيرات صحية تراكمية خطيرة.
عموم الجنوب (بؤر محددة)	الإرث البيئي للحروب	وجود مخلفات إشعاعية (اليورانيوم المنضب) وملوثات كيميائية في مناطق العمليات العسكرية السابقة.	قلق نفسي واجتماعي دائم لدى النساء الحوامل من التشوهات الخَلقية، وغموض حول المسببات المرضية طويلة الأمد

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة البيئة العراقية وتقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

وفي ضوء ما سبق، لا يمكن قراءة هذه التحولات البيئية بوصفها أحداثاً طبيعية محايدة؛ بل هي محركات أزمة اجتماعية تلقي بظلالها القاتمة وتكاليفها الباهظة على النساء العراقيات تحديداً. وتتجلى هذه "التكلفة الجندرية" في ثلاثة مسارات رئيسة: تضاعف الأعباء الرعائية والإنتاجية (العبء المزدوج)، والتعرض

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250289

لمخاطر الهجرة القسرية والنزوح، فضلاً عن التهديدات المباشرة للصحة الإنجابية. ويوضح الجدول (4) مصفوفة هذه الآثار مقرونة بمؤشرات تقديرية تعكس واقع الحال في المناطق الأكثر تضرراً.

جدول (4): مصفوفة الآثار البيئية المباشرة على واقع المرأة العراقية

(مؤشرات رصدية)

مجال التأثير	الآلية (كيف يؤثر المناخ على المرأة)	مؤشرات التغير والضرر (بيانات تقريبية)
العبء المزدوج وفقر الزمن	يؤدي شحّ المياه وجفاف الآبار القريبة إلى إجبار النساء والفتيات على قطع مسافات طويلة يوميًا لجلب المياه، مما يستنزف الوقت المخصص للتعليم أو الراحة أو العمل المأجور.	تشير تقديرات في القرى الحدودية إلى أن النساء يقضين ما بين 3 إلى 5 ساعات يوميًا في تأمين المياه وإدارتها المنزلية، مما يرفع ساعات العمل غير المدفوع إلى مستويات قياسية.
الهجرة القسرية (النزوح المناخي)	عند جفاف الأرض وموت المواشي، تضطر العائلات للنزوح إلى عشوائيات المدن. تفقد النساء هناك شبكات الحماية الاجتماعية التقليدية، ويواجهن مخاطر التحرش وفقدان الخصوصية في مساكن مكتظة.	تظهر بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن آلاف الأسر النازحة من الوسط والجنوب، غالبًا ما تواجه النساء صعوبة مضاعفة في الاندماج الاقتصادي بالمناطق الحضرية الجديدة مقارنة بالرجال.
الصحة الإنجابية والجسدية	استخدام مياه ملوثة وعالية الملوحة (كما في البصرة) لأغراض الغسيل والنظافة الشخصية يؤدي لأمراض نسائية مباشرة. كما أن التلوث الإشعاعي (إرث الحروب) يرفع قلق الأمهات من التشوهات.	سجلت المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة ارتفاعًا في حالات الإجهاض والالتهابات النسائية والأمراض الجلدية المرتبطة بنوعية المياه، فضلًا عن القلق النفسي المزمن لدى الحوامل في المناطق الملوثة إشعاعيًا.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير تقييم الاحتياجات الإنسانية ومؤشرات الواقع الصحي في المحافظات الجنوبية.

استناداً إلى المؤشرات الحرجة في الجدول أعلاه، يجب تفعيل خارطة طريق للسياسات الحكومية ترتكز على أربعة مسارات متكاملة":

1. تفعيل "دبلوماسية المياه": تكثيف الحراك التفاوضي لضمان حصص مائية عادلة من دول المنبع وفق مبادئ القانون الدولي، بما يؤمن الحد الأدنى من الإطلاقات الضرورية لإنعاش الأهوار والزراعة (محمد، 2024).
2. تحديث البنية التحتية وإدارة الجودة: إطلاق حملة وطنية لتقليل "الفواقد المائية" (التي تُهدر بسبب التجاوزات والشبكات المتهالكة)، بالتوازن مع نشر وحدات تنقية لامركزية عاجلة في بؤر التلوث جنوباً (World Bank, 2022).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. عصرنة الري والتكيف الزراعي: الانتقال من إدارة الأزمة إلى التكيف، عبر دعم تقنيات الري الحديث (بالتنقيط)، والتحول نحو محاصيل استراتيجية أقل استهلاكاً للمياه وأكثر مقاومة للملوحة (Food and Agriculture Organization (FAO), 2023).
4. الموازنة المستجيبة للمرأة: الانتقال بالمرأة من خانة "الضحية" إلى "الشريك"، عبر تخصيص ميزانيات تدعم مشاريع النساء في الاقتصاد الأخضر، وضمان "كوتا نسائية" فاعلة في مجالس إدارة المياه المحلية.

ولضمان جدية التنفيذ، يجب إخضاع هذه السياسات لمصفوفة قياس دقيقة ترصد: (انخفاض ساعات "فقر الزمن" لدى النساء، تحسن المؤشرات الصحية في مناطق الأزمات، وتراجع معدلات النزوح المناخي) (United Nations Population Fund (UNFPA), 2023).

المبحث الثالث

تقييم الاستراتيجيات الحكومية الخاصة بالمرأة: بين التأسيس المؤسسي والالتزام الدولي

عند إخضاع السياسة البيئية والمناخية في العراق (للمدة 2003 – الآن) لمشرط التحليل، يمكن رصد تحول جوهري في بنية الاستجابة الحكومية، ينقسم على مرحلتين مفصليتين تختلفان في الأدوات والتوجهات.

أولاً: مرحلة "المركزية التقنية" والعمى الجندري (2003–2015): اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على بناء الهيكل القانوني، وتوجت بصدور قانون حماية وتحسين البيئة (رقم 27 لسنة 2009) وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة (2013–2017). ورغم أهمية هذه الوثائق في مأسسة العمل البيئي، إلا أنها وقعت في فخ "التحيز التقني"؛ إذ تعاملت مع البيئة كملف فني (تلوث، محددات كيميائية، بنى تحتية) بمعزل عن سياقها الاجتماعي. وقد غاب عنها "التحليل الجندري" بشكل شبه كامل، إذ لم تلحظ الفروقات الهيكلية بين الرجال والنساء في القدرة على الصمود، واكتفت بخطاب عمومي يتحدث عن "المواطن" دون تمييز (جمهورية العراق، وزارة البيئة، 2013).

ثانياً: مرحلة "الانخراط الدولي" والاعتراف بالهشاشة (2015– الآن): شكل انضمام العراق لاتفاقية باريس للمناخ نقطة تحول نحو جيل جديد من السياسات المرنة، تمثلت في وثيقة المساهمات المحددة وطنياً (NDC) وتحديثاتها في 2021، والشروع في إعداد خطة التكيف الوطنية (NAP). في هذه المرحلة، انتقل الخطاب الرسمي من "مكافحة التلوث" إلى "التكيف المناخي"، وبدأ الاعتراف الصريح ولأول مرة بأن النساء والفتيات هن الفئات "الأشد هشاشة". وقد تجلى ذلك في تقرير البلاغ الوطني الثاني (SNC) والتقرير المحدث كل سنتين (BUR1) الصادر عام 2024، الذي دعا بوضوح إلى دمج النساء الريفيات في خطط الاستجابة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بقطاعات الزراعة والمياه (United Nations Environment Programme (UNEP), 2020).

وعلى المستوى المؤسسي، شهدت هذه الحقبة محاولات لربط ملف المناخ بملف المساواة الجندرية؛ فقد أُنشئت دائرة تمكين المرأة في رئاسة الوزراء، وأطلقت وزارة البيئة مبادرة "نساء من أجل عراق آمن وأخضر"، وأعدت الحكومة وثيقة خاصة عن المرأة وتغير المناخ ترفَق بالمساهمة المحددة وطنياً، تتحدث عن خطة لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في مواجهة آثار تغير المناخ وتدعو إلى تضمين منظور النوع الاجتماعي في جميع الوثائق المناخية الرسمية (جمهورية العراق، 2025).

أما في الإطار الدولي الأوسع على مستوى التخطيط التنموي الكلي، سعت الوثائق السيادية (مثل خطة التنمية الوطنية 2018–2022، ورؤية العراق 2030) إلى مواءمة الأجندة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، في محاولة لخلق ترابط نظري بين الأهداف البيئية (المياه، المناخ، المدن المستدامة) والهدف الخامس الخاص بالمساواة الجندرية. إلا أن التقييمات الأممية تشير إلى أن هذا الإدماج بقي أسير "المبادئ العامة" ولم يرتقِ إلى مستوى "المؤشرات الملزمة"؛ إذ تغيب الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويظل ملف "العمل الرعائي غير المدفوع" غائباً عن الحسابات الاقتصادية للدولة، مما يفرغ هذه الخطط من محتواها التنفيذي الحقيقي. لكن تقويمات الأمم المتحدة تشير إلى أن انعكاس مؤشرات الهدف الخامس وخاصة ما يتصل بالتمييز والعنف واعتراف السياسات بعمل الرعاية غير المدفوع الأجر ما يزال محدوداً، وأن إدماج الجندر يظهر غالباً في صيغة مبادئ عامة أكثر مما يظهر في شكل مؤشرات ملزمة، أو موازنات تراعي المرأة (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2018).

في المقابل، تكشف دراسات حوكمة المياه والموارد الطبيعية، ولا سيما في جنوب العراق، عن فجوة واضحة بين طموح الاستراتيجيات وخطابها من جهة، وضعف التنفيذ ومحدودية الموارد من جهة أخرى. فالاستراتيجية الوطنية لموارد المياه والأراضي حتى عام 2035 تقدم رؤية تفصيلية لإدارة حوضي دجلة والفرات (Al-Ansari, 2019)، لكنها لا تتضمن تحليلاً جندرياً منهجياً، في حين تبين دراسات "المياه، السلام والأمن" أن نقص التمويل وتشتت الصلاحيات وغياب المشاركة المجتمعية في القرار، يضعف أثر هذه السياسات على المجتمعات الريفية وعلى النساء تحديداً في محافظات الجنوب (World Bank, 2022, pp. 6–9). وعلى مستوى الخطاب الدولي، يقدم تقرير (العراق حول الجندر وتغير المناخ) المرفوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عام 2025 صورة لحكومة تسعى إلى تأطير قضايا المرأة والمناخ كأولوية في جميع الوثائق المناخية (التقارير الوطنية) ويستند إلى الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2023–2030 بوصفها الإطار الجامع لتمكين النساء والفتيات في هذا المجال. لكنه يعترف في الوقت نفسه بوجود فجوات كبيرة في تمويل البرامج المناخية المراعية للنوع الاجتماعي، وفي بناء القدرات والبيانات المصنفة حسب الجنس، وبالحاجة إلى مؤشرات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250289

أوضح لقياس استفادة النساء الفعلية من التمويل المناخي. ورغم أن العراق قد تبنى استراتيجيات وطنية لمواجهة التغير المناخي، إلا أن هذه السياسات تواجه تحديات بنيوية عميقة؛ إذ يشير باحثون إلى أن الاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية جعل تمويل برامج التكيف المناخي رهينةً لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، مما أدى إلى تعثر تنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتحويل الخطط البيئية إلى حبر على ورق في ظل غياب التنوع الاقتصادي المستدام (صالح، 2024).

ومن منظور نقدي، يمكن تلخيص تقييم هذه الاستراتيجيات في ثلاث ملاحظات رئيسية:

أولاً: تقدم على مستوى الخطاب والاعتراف: هناك اليوم اعتراف رسمي بأن النساء خاصةً في الأرياف والأهوار ومناطق النزوح هن من أكثر الفئات هشاشة أمام الجفاف، شح المياه، وتدهور الزراعة، وأن تمكينهن جزء من استراتيجية التكيف. هذا التقدم واضح في وثائق الاتصال الوطني، وخطة التكيف، والاستراتيجية الوطنية للمرأة.

ثانياً: ضعف في مستوى التنفيذ والقياس: ما زالت معظم الاستراتيجيات البيئية والمناخية والقطاعية (المياه، الزراعة، الطاقة) تفتقر إلى مؤشرات كمية تراعي (النوع الاجتماعي)، وإلى موازنات مخصصة لبرامج تستهدف النساء، وإلى بيانات تفصيلية حول الفروق بين الرجال والنساء في التعرض للمخاطر، أو الوصول إلى الموارد. كثير من التدخلات تبقى "محايدة جندرياً" في التصميم، ما يعني عملياً إعادة إنتاج أنماط عدم المساواة القائمة.

ثالثاً: استمرار أولوية البعد الأمني–الاقتصادي على حساب العدالة البيئية والجندرية: السياق العراقي بعد عام 2003 مع الحروب ضد الإرهاب والأزمات المالية، جعل الأمن والاقتصاد يحتلان الصدارة في صنع القرار، فيما ظلت البيئة والمناخ قضايا "تابعة" لا "قائدة" للسياسات، الأمر الذي ينعكس في محدودية الإنفاق على القطاعات الخضراء وضعف حضور النساء ومنظماتهم في التفاوض حول المشروعات الكبرى (السدود، استصلاح الأراضي، إدارة الأهوار).

نلاحظ من خلال هذا التقييم لأهم الاستراتيجيات الحكومية، أن هناك جملة من التحديات تواجه الحكومة العراقية لرفع مستوى أو تحسين هذه الاستراتيجيات، ومن ضمن أهم هذه التحديات؛ هي عوائق وعقبات لإدماج النساء في مسارات اتخاذ القرار لأهم ظاهرتين بيئيتين في العراق؛ وهي (التلوث البيئي وشحة المياه) مما يضعف قدرة السياسات على الاستجابة الفاعلة لاحتياجات الفئات الأكثر تأثراً بتغير المناخ. ومن جملة هذه التحديات:

1. **ضعف التمثيل النسائي المؤسسي:** هناك قصور واضح في تمثيل النساء ضمن الهياكل القيادية والفنية في المؤسسات البيئية والحكومية ذات الصلة، مثل وزارة البيئة ووزارة الموارد المائية واللجان الوطنية المسؤولة عن قضايا التغير المناخي. هذا الغياب يعني أن المنظورات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تستبعد من صلب عملية التخطيط وتخصيص الموارد (الأوقاتي، 2024).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2. **العقبات الاجتماعية والقيود الثقافية:** تستمر الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة في تقييد مشاركة النساء في الحياة العامة والاجتماعات واللجان المحلية، خاصة في المحافظات الجنوبية والريفية التي تتأثر مباشرة بالجفاف والتصحر. هذا يحد من قدرة النساء على رفع قضاياهن واحتياجاتهن بفعالية إلى صناع القرار.
3. **غياب البيانات المصنفة بحسب النوع:** يشكل نقص البيانات الموثقة والمصنفة بحسب النوع حول تأثيرات التغيرات البيئية (كالجفاف والتلوث) على المرأة والرجل عقبة منهجية. هذا الغياب يصعب من بناء سياسات قائمة على الأدلة وتصميم تدخلات مثل (برامج الزراعة المستدامة) التي تراعي الأدوار المختلفة وتحد من عدم المساواة (World Bank, 2022).
4. **نقص برامج التدريب وبناء القدرات المتخصصة:** هناك فجوة في توفير برامج تدريب وتأهيل مهنية وموجهة بشكل خاص للنساء في مجالات حيوية مثل إدارة الموارد المائية، والطاقة المستدامة، والزراعة الذكية مناخياً، ومكافحة التصحر. هذا النقص يحد من وصول النساء إلى المهارات الفنية اللازمة لشغل المناصب القيادية والمشاركة في الحلول التكنولوجية (Food and Agriculture Organization (FAO), 2023).

الخاتمة

تتوج هذه الدراسة مسارها التحليلي بتأكيد فرضيتها الأساسية؛ إذ أثبتت المعطيات أن التحولات البيئية والمناخية في عراق ما بعد 2003 لم تكن مجرد أزمات طبيعية عابرة، بل شكلت عوامل ضغط هيكلية عمقت الهشاشة الجندرية بشكل غير متكافئ. فقد كشفت النتائج عن ترابط بين التدهور البيئي (من شح مائي وتصحر وتلوث) وبين الإنهاك الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛ إذ برز ذلك في اتساع ظاهرة "فقر الزمن"، وتآكل سبل العيش الزراعية التقليدية، مما دفع أعداداً متزايدة من النساء نحو موجات نزوح قسري جردتهن من مصادر الدخل وشبكات الأمان.

ولم يتوقف الأثر عند التبعات الاقتصادية، بل امتد ليمس السلامة الصحية والبدنية بشكل مباشر؛ إذ كشفت الدراسة عن ترابط وثيق بين رداءة جودة المياه وتراجع مؤشرات الصحة الإنجابية. وفي مواجهة الضغوط المعيشية المتفاقمة، برزت استجابات اجتماعية اضطرارية، تمثلت في تصاعد الضغوطات الأسرية واللجوء إلى تزويج القاصرات كآلية لتخفيف الأعباء المادية. ويحدث هذا التداعي المركب في ظل فجوة مؤسسية شخصتها الدراسة بوضوح، تتسم بقصور الاستجابة الرسمية عن تبني سياسات بيئية تراعي الفوارق والاحتياجات النسوية، واستمرار تهميش دور النساء في مراكز صنع القرار. مما يجعل الأزمة في جوهرها قضية عابرة للقطاعات: بيئية في مسبباتها، واجتماعية–سياسية في آليات إدارتها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250289

التوصيات

1. الدمج المؤسسي الملزم: تعديل الخطط الوطنية (المياه، التنمية) لتشمل مؤشرات أداء جندرية ملزمة، تضمن عدالة توزيع الموارد.

2. التمويل الأخضر المخصص: تخصيص "كوتا مالية" ضمن الموازنات وصناديق المناخ لدعم مشاريع النساء في الزراعة الذكية والطاقة المتجددة.

3. المشاركة في القرار السيادي: فرض تمثيل نسائي حقيقي في "خلايا أزمة المياه" والوفود التفاوضية، لضمان أولوية الأمن الإنساني.

4. الحماية القانونية للنازحات: تشريع نظم حماية عاجلة تستهدف النساء النازحات مناخياً، وتحصنهن ضد العنف والاستغلال الاقتصادي.

5. تغيير السردية المجتمعية: توجيه التعليم والإعلام لإبراز المرأة الريفية كـ"شريك في الحل" وإدارة الموارد، لا كضحية فقط.

المصادر والمراجع

1. جمهورية العراق، وزارة البيئة. (2013). الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل للعراق 2013-2017. بغداد: وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. https://moen.gov.iq/strategy
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط. (2018). خطة التنمية الوطنية 2018-2022. بغداد: وزارة التخطيط. https://mop.gov.iq/national_plan
3. جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية. (2025). تحديث استراتيجية تنمية المياه ورسم خارطة مشاريع قطاع المياه حتى 2035. بغداد: وزارة الموارد المائية. https://mowr.gov.iq
4. جمهورية العراق. (2025). تقرير بشأن النوع الاجتماعي وتغير المناخ (تقرير مقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وزارة البيئة.
5. النابلسي، شاكر. (2020). الحركات النسوية المعاصرة: من نقد الأبوية إلى النسوية البيئية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
6. الأوقاتي، بسمة خليل نامق. (2024). السياسة الخارجية النسوية والتغيرات المناخية في الدول النامية: العراق أنموذجاً. مجلة المستقبل العراقي للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، (1)، 162-188.
7. صالح، رفل اياد. (2024). الإستراتيجية العراقية تجاه تغيرات المناخ (الأوضاع الاقتصادية أنموذجاً). مجلة دراسات دولية، 401-435.
8. محمد، سيف عادل. (2024). الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، 14(45).
9. السعيدي، رائد كاظم. (2021). التصحر الهيدرولوجي وأثره على النظم البيئية في جنوب العراق: محافظة البصرة نموذجاً. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.
10. إبراهيم، أماني. (2021). التقاطعية: إطار تحليلي لفهم علاقات القوة والتهميش في المجتمعات العربية. مجلة الدراسات الجندرية.
11. Agarwal, B. (2010). Gender and green governance. Oxford University Press.
12. Dankelman, I. (2010). Gender and climate change: An introduction. Earthscan.
13. Shiva, V. (1988). Staying alive: Women, ecology and development. Zed Books.
14. Convention on Biological Diversity (CBD). (2014). Fifth national report – Iraq. Montreal: CBD. https://www.cbd.int/doc/world/iq/iq-nr-05-en.pdf
15. Food and Agriculture Organization (FAO). (2023). Climate-smart agriculture in Iraq. Baghdad: FAO. https://www.fao.org/iraq/resources/en/

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

16. Human Rights Watch. (2019). Basra is thirsty: Iraq's failure to manage the water crisis. New York: Human Rights Watch. https://www.hrw.org/report/2019/07/22/basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis
17. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2018). Global warming of 1.5°C. Geneva: World Meteorological Organization.
18. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2022). Climate change 2022: Impacts, adaptation and vulnerability. Geneva: IPCC. https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/
19. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2023). Climate change 2023: Synthesis report. Geneva: IPCC. https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/
20. International Atomic Energy Agency (IAEA). (2010). Radiological conditions in selected areas of southern Iraq with residues of depleted uranium. Vienna: IAEA. https://www.iaea.org/publications/8405/
21. International Committee of the Red Cross (ICRC). (2022, November 14). Iraq: Expanding deserts, searing temperatures, and dying land. https://www.icrc.org/en/document/iraq-expanding-deserts-searing-temperatures-and-dying-land
22. Mueller, A., et al. (2021). Climate change, water and future cooperation and conflict in the Euphrates–Tigris basin. CASCADES Project. https://www.cascades.eu/publications/
23. UNDP Iraq. (2012). Climate change in Iraq: Vulnerabilities, impacts and adaptation strategies. Baghdad: UNDP.
24. UNICEF & WHO (JMP). (2023). Progress on household drinking water, sanitation and hygiene 2000–2022: Special focus on gender. New York/Geneva: UNICEF and WHO. https://washdata.org/reports
25. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2007). Mainstreaming gender in development policies and programmes: Water and environment as a model. Beirut: ESCWA.
26. United Nations Environment Programme (UNEP). (2020). Iraq launches national adaptation plan process. UNEP. https://www.unep.org/news-and-stories/story/iraq-launches-national-adaptation-plan-process
27. United Nations Population Fund (UNFPA). (2023). Gender and climate change analysis in Iraq. Baghdad: UNFPA. https://iraq.unfpa.org/en/publications
28. World Bank. (2021). Iraq economic monitor: The slippery road to economic recovery. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36523
29. World Bank. (2022). Iraq country climate and development report. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/38255
30. Al-Ansari, N. (2019). Water resources of the Tigris and Euphrates River basins. Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, 9(3), 1-20. http://www.scienpress.com/journal_focus.asp?main_id=59
31. Crenshaw, K. (1989). Demarginalizing the intersection of race and sex: A black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics. University of Chicago Legal Forum, 1989(1), 139–167.
32. Surdyk, S., et al. (2021). Weaponised uranium and adverse health outcomes in Iraq: A systematic review. BMJ Global Health, 6(3). https://doi.org/10.1136/bmjgh-2020-004166

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0